● أخبار قصيرة

إكمال المشاريع غير المنجزة؛ أولوية الحكومة الإيرانية

قال نائب رئيس الجمهورية للشؤون التنفيذية: إن الحكومة لا تتطلع لبدء مشاريع جديدة وتحاول إكمال المشاريع شبه المكتملة.

وأشار محسن منصوري، على هامش اجتماع بحث فرص الاستثمار والتنمية الاقتصادية لمحافظة خوزستان، إلى زيارة رئيس الجمهورية لهذه المحافظة في الأيام المقبلة، وقال: في هذه الزيارة سيكون هناك لقاء عام، ولقاء مع النخب، ولقاء مع أهل الصناعة والتعدين والتجارة على جدول الأعمال، وسيجري تدشين مشاريع مختلفة في عدة مجالات ومن أهمها قطاع النفط والغاز باستثمار يقارب المليار ونصف المليار دولار. وأضاف: تم تشغيل الخط الثاني لخط سكة حديد أهواز - أنديمشك وتم إنفاق حوالي ٣ آلاف مليار تومان عليه، وفي مجال المياه والكهرباء والطاقة، هناك مشاريع جاهزة للافتتاح بإستثمارات يصل إجماليها الى نحو ٦ آلاف مليار تومان، وسيرعى رئيس الجمهورية تدشينها.

مستوى قياسي جديد لبورصة طهران

أغلق مؤشر بورصة طهران للأسهم والأوراق المالية جلسة تداول يوم الثلاثاء على ارتفاع المؤشر العام ٣٦١٤٧ نقطة.

وأنهى المؤشر العام الجلسة على مستوى ٢/٣٢٥/٤٣٤ نقطة والذي يعد مستوى قياسي جديد. وتداولت السوق أكثر من ٢٤ مليار سهم وورقة مالية في إطار ١/١ مليون صفقة بقيمة ١٦٤٧٧ نقطة. وقادت صعود المؤشر أسهم غدير للاستثمار، ومصرف ملت، وخاورميانة القابضة للمعادن، وشستا الاستثمارية، وايران خودرو للسيارات، والملاحة البحرية. وبالسوق الموازية، صعد مؤشره الرئيسي ٣٥٦ نقطة الى مستوى ٢٩٣٠٨ نقاط بتداول أكثر من ١٠ مليارات سهم في إطار ٥٦٣ ألف صفقة بقيمة ٤٨١/٩٢٠ تريليون ريال.

«سايبا» تستهدف إنتاج ٢٤٠٠ سيارة يومياً

أكد المدير التنفيذي لمجموعة سايبا لصناعة السيارات، إستهداف الشركة إنتاج أكثر من ٢٤٠٠ سيارة يومياً في السنة المالية الجارية البادئة ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٣.

وأوضح محمد علي تيموري، في تصريح له أمس الثلاثاء، أن "سايبا" تنوي هذه السنة بجانب توريد السيارات من الخارج، رفع مستوى الإنتاج الى أكثر من ٢٤٠٠ سيارة باليوم. وأشار إلى أن الشركة تمكنت في السنة الماضية (انتهت ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٣) من تصفير حجم السيارات التي تواجه نقصاً فنياً وتسليمها للسوق.

مع إقتراب موعد تدشين أنبوب تصدير الغاز الإيراني إلى السلطنة

إيران شريك تنموي للإقتصاد العماني

البلدان وقعا عام ٢٠١٣ إتفاقاً بقيمة ٦٠ مليار دولار على مدى ٢٥ عاماً تزود إيران بموجبه عمان بالغاز عبر خط أنابيب تحت البحر

الوفاق/وكالات

أن المشروع الكبير الذي يسعى إلى تنفيذه كل من سلطنة عمان وإيران المتعلق بمد أنبوب لتصدير الغاز الإيراني الى السلطنة اقترب من التدشين بعد عقد كامل من السعي الحثيث الذي بذلته طهران ومسقط.

مدير شركة هندسة وتطوير الغاز الإيراني رضا نوشادي، قال في تاريخ ٢ أبريل ٢٠٢٣: إن ايران تستعد لبدء مد خط أنابيب جنوبي البلاد، تمهيداً لتصدير الغاز إلى سلطنة عمان، خلال العام الجاري.

وأوضح نوشادي: أن اتفاقية تصدير الغاز الإيراني إلى سلطنة عمان تنص على مد أنابيب الغاز من مدينة ميناب إلى منطقة كوه مبارك، قرب ميناء جاسك الإيراني. وأعرب عن أمله في أن تشهد المرحلة المقبلة إبرام مزيد من اتفاقيات تصدير الغاز إلى خارج إيران. وكان البلدان وقعا، عام ٢٠١٣، اتفاقاً بقيمة ٦٠ مليار دولار على مدى ٢٥ عاماً؛ تزود إيران بموجبه عمان بالغاز عبر خط أنابيب تحت البحر.

وفي عام ٢٠١٦، جدد البلدان جهودهما لتنفيذ هذا المشروع، وقالت إيران في عام ٢٠١٧ إنها اتفقت مع السلطنة على تغيير مسار خط الأنابيب المخطط له لتجنب المياه التي تسيطر عليها الإمارات.

وجرى تأجيل المشروع لاحقاً بسبب خلافات سعرية وضغط أمريكي على عمان لإيجاد مزودين آخرين، وتداعيات انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ بين القوى العالمية وإيران، وإعادة فرض العقوبات على طهران في ٢٠١٨. وكان الرئيس الإيراني، آية الله إبراهيم رئيسي، وقع مع سلطان عمان هيثم بن طارق، خلال زيارته لمسقط، في مايو الماضي، على اتفاقية لإحياء مشروع خط أنابيب.

خط أنابيب الغاز الإيراني-العماني

يمتد خط أنابيب الغاز الإيراني - العماني من مقاطعة رودان إلى ميناء كوه مبارك في إيران، ثم تحت الماء إلى ميناء صحار في سلطنة عمان.

وتعود ملكية خط الأنابيب هذا إلى وزارة النفط الإيرانية، وتشغله الشركة الوطنية الإيرانية لتصدير الغاز، وتبلغ سعته ١٠٠٠ مليون قدم مكعبة يومياً، بينما تبلغ السعة المقترحة ١/٥ مليار قدم مكعبة يومياً، حسبما نشر موقع مؤسسة غلوبال إنرجي مونيتور.

وقدرت المؤسسة طول خط أنابيب الغاز الإيراني - العماني بنحو ٤٠٠ كيلومتر، وتمويله بـ١/٢ مليار دولار. وتعدّ محطة "قلهات" للغاز الطبيعي المسال في سلطنة، أحد المشروعات المصاحبة لخط الأنابيب. ويشمل خط أنابيب الغاز الإيراني العماني قسماً برياً بدأ بناؤه في عام ١٩٩٤. وتعزو الشركة الوطنية الإيرانية لتصدير الغاز بسبب التأخير في بناء الجزء البحري من خط الأنابيب إلى العقوبات المفروضة على البلاد.

في أبريل/ نيسان ٢٠١٨، التقى فريق من إيران وسلطنة عمان لوضع اللمسات الأخيرة على المسار. وتوقع مسؤولون لدى شركة "أوفشور إنستوليشن" أن يستغرق البناء من ٣ سنوات.

ووافقت وزارة البيئة الإيرانية، في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨، على خطة خط الأنابيب. في مايو/ أيار ٢٠٢١، كرر وزير الطاقة والمعادن محمد بن حمد الرمحي عزم بلاده على إحياء المشروع.

فوائد عمان

وزير الطاقة والاقتصاد العماني، سالم العوفي، قال حول أنبوب الغاز العماني - الإيراني، في وقت سابق من أبريل الجاري: إن مشروع مد أنبوب الغاز ليس جديداً، والمفاوضات تجري منذ فترة طويلة. وأضاف: وصلنا إلى إمكانية تحديد سعر بيع الغاز والأهداف الإيرانية منه؛ إن كانوا يريدون أن يرتبط سعر الغاز الإيراني بأسعار الغاز العالمي أم بسعر الغاز المحلي، وهل الغاية هي الدخول للأسواق العالمية عن طريق سلطنة عمان أم هو هدف اقتصادي بحت.

وأكد العوفي أن "هذه الأمور كان يجب أن تكون واضحة جداً، وعليه كانت زيارتي الأخيرة لطهران"، مبيناً أن هذه المفاوضات كانت سبب التأخير، إضافة إلى الحظر على إيران. وأوضح أن الإيرانيين حققوا إنجازاً في إتمام المشروع، حيث وصلوا إلى اليابسة في البر الإيراني.

ولفت الوزير العماني إلى أن استيراد السلطنة للغاز الإيراني لا يتعلق بحاجتها للغاز، مؤكداً أن لدى عمان اكتفاء ذاتياً من الغاز يكفي لتغطية احتياجاتها ١٠ أعوام قادمة في أقل تقدير.

وذكر أن هناك منافع أخرى "قد يكون من بينها التصدير من عمان بهيئة غاز مسال أو هيدروجين أزرق، وربما توسيع الصناعات المحلية، أو ربط السلطنة مع الهند ودولة الإمارات"، مبيناً أن "جميع الخيارات مفتوحة، فوجود الغاز الإيراني في عمان يجعل جميع الخيارات ممكنة".

شريك تنموي

وفي هذا السياق، يقول الباحث في الشأن الاقتصادي العماني، ماجد بن عابد الخروصي: إن سلطنة عمان ترى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي دولة جارة، كما يفرض ذلك الواقع الجغرافي، وهي أيضاً دولة ترتبط بها السلطنة بروابط صداقة قديمة.

وأضاف الخروصي: إن الأحداث القريبة أسهمت في تعميق الروابط بين البلدين، مشيراً إلى أن أهمها كان حينما حلت السلطنة وسيطاً للاتفاق النووي الإيراني مع الولايات المتحدة الأميركية.

وأوضح أن "السلطنة ترى أن العزلة السياسية ليست من صالح أي طرف من أطراف المنطقة، بل إنها تعمق النزاعات وتضر بمصالح جميع الأطراف".

وفق الخروصي، فان مسقط ترى أن العلاقات السياسية الجيدة مع الجار الإيراني ينبغي أن تنعكس إيجاباً على الجوانب الاقتصادية والتجارية. وتابع: لكون إيران تملك ثاني احتياطي للغاز في العالم، فان المنظور العماني يعتقد أن إيران هي شريك تنموي للاقتصاد.

ويقول الخروصي: إن الحصول على الغاز الإيراني بسعر تفضيلي يسهم في تقليل التكلفة، ويعزز من فرص النمو في المناطق الاقتصادية والصناعات في عمان، فضلاً عن أن المشاريع الاستراتيجية تدعم أمن المنطقة واستقرارها.

مشيراً إلى الوتيرة المتنامية له في بعض الدول المجاورة

رئيس الجمهورية يؤكد ضرورة تسهيل أجواء العمل في مجال الإقتصاد الرقمي

أكد رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مساء الإثنين، إن جميع المسؤولين والقطاعات الحكومية مكلفون بتسهيل أجواء العمل في مجال الاقتصاد الرقمي ورفع العقبات في هذا المجال.

وفي حديثه خلال ترؤسه اجتماعاً مع مجموعة من ناشطي الاقتصاد الرقمي، عقد في مقر رئاسة الجمهورية، اعتبر آية الله ابراهيم رئيسي الاقتصاد الرقمي بأنه قطاع يشكل جزءاً جديراً بالاهتمام في اقتصادات الدول النامية والمتقدمة، وأشار الى الوتيرة المتنامية لهذا الاقتصاد في بعض الدول المجاورة، وقال: إن التأخر في هذا المجال يؤدي الى خسائر لا يمكن تعويضها.

ولفت رئيس الجمهورية الى توفر الدوافع والاستعداد الباهر لدى شباب البلاد في مجال الاقتصاد الرقمي، ورأى أن من الضروري التخطيط لصيانة مهارات البلاد واستقطابها والقيام بخطوات كبرى في مجال الذكاء الاصطناعي.

ورأى آية الله رئيسي أن التمهيد لزيادة مشاركة القطاع الخاص في المهن الافتراضية من واجبات الحكومة وكذلك النقابات التي تنشط في مجال الاقتصاد الرقمي، وأكد أن دور الحكومة في مجال المهن الرقمية يتمثل في الدعم والتوجيه والرقابة والتنظيم.

كما أكد رئيس الجمهورية على أن جميع المسؤولين والقطاعات الحكومية مكلفون بتسهيل أجواء العمل في الاقتصاد الرقمي ورفع العقبات في هذا المجال، واعتبر تعدد المراجع وإطالة عملية إصدار التراخيص من أهم العقبات في هذا الخصوص، وقال: على الأجهزة التي تتولى تنظيم هذا الموضوع أن تنظم نشاطاتها بنحو لا يؤدي الى الإخلال في هذه المهن.

وأكد على ضرورة التعليم والتدريب وكذلك ردم الفجوة الموجودة بين حجم المهارات وحجم فرص العمل في مجال الاقتصاد الرقمي.

ومن القضايا الاخرى التي ركز عليها رئيس الجمهورية خلال الاجتماع؛ "تسهيل وضمان رأس المال وأرباح الاستثمار المحلي والأجنبي في الأعمال التجارية الرقمية"، "ضمان شراء خدمات أصحاب الأعمال الافتراضية"، "تخصيص العملة الأجنبية المناسبة لتنمية الاقتصاد الرقمي"، "دعم تصدير التكنولوجيا والخدمات الرقمية" و"تفعيل اللجنة الخاصة لاقتصاد العملة المشفرة".

وكلف رئيس الجمهورية، المركز الوطني للفضاء الافتراضي بدراسة المقترحات المقدمة في هذا الاجتماع لإعداد مشروع قانون للسيطرة على مخاطر الاستثمار في الاقتصاد الرقمي وكذلك لإنشاء مجلس المنافسة للاقتصاد الرقمي، وأكد أن حصة الاقتصاد الرقمي في البلاد البالغة ٧ في المائة يجب إيصالها في الخطوة الأولى إلى ١٠٪ ومن ثم زيادتها بصورة أكبر في الخطوات اللاحقة بمساعدة الشركات المعرفية التي ارتفع عددها من ٥٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ شركة في الوقت الحاضر.

تبلغ نحو ١١٣ مليار دولار

صادرات إيران غير النفطية تسجل رقماً قياسياً

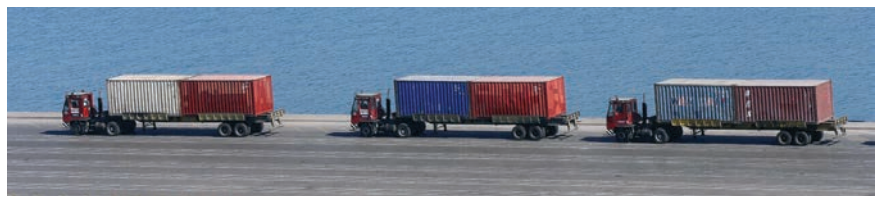

أعلن المتحدث باسم لجنة تنمية التجارة في دار الصناعة والتعدين والتجارة الايرانية، أن تجارة البلاد الخارجية من السلع غير النفطية بلغت نحو ١١٣ مليار دولار، من ضمنها الصادرات التي سجلت رقماً قياسياً جديداً، إذ بلغت أكثر من ٥٣ مليار دولار.

وقال روح الله لطيفي، في تصريح له، يوم الإثنين: في العام الايراني الماضي (إنتهى في ٢٠ آذار/ مارس)، بلغت التجارة غير النفطية للبلاد ١٥٩ مليوناً و٢٣٦ ألف طن بقيمة ١١٢ ملياراً و ٨٢١ مليون دولار، بزيادة نسبتها ١١/٢ بالمائة من حيث القيمة؛ ويعتبر هذا الحجم من التجارة غير النفطية قليل النظير في تاريخ البلاد، إذ زاد بمقدار ١١ ملياراً و ٣٨٠ مليون دولار مقارنة بالعام السابق له.

وأضاف لطيفي: من هذه الكمية من التجارة الخارجية، كانت حصة الصادرات غير النفطية ١٢٢ مليوناً و٥٦ ألف طن بقيمة ٥٣ ملياراً و١٦٦ مليون دولار بزيادة نسبتها ١٠٪ مقارنة بالعام السابق له، وهو رقم قياسي تاريخي من حيث القيمة، وكان الرقم السابق لقيمة الصادرات هو ٥٠ ملياراً و٥٦١ مليون دولار وتم تسجيله في العام ٢٠١٥.

الوجهات الخمس الأولى للبضائع الإيرانية

وقال المتحدث باسم لجنة تنمية التجارة في دار الصناعة والتعدين والتجارة فيما يتعلق بالدول الخمس الأولى التي تشكل وجهة الصادرات الايرانية في العام الماضي: الصين باستيراد ١٤ ملياراً و٥٨٤ مليون دولار (بدون تغيير)، العراق بـ١٠ مليارات و٢٣٨ مليون دولار (١٥٪ نمو)، تركيا بسبعة مليارات و٤٥٩ مليون دولار (نمو ٢٣٪)، الإمارات العربية المتحدة بخمسة مليارات و٧٦٧ مليون دولار (نمو ٢٨٪) والهند بملياري و١٤٦ مليون دولار (نمو ١٨٪)، كانت الوجهات الخمس الأولى لتصدير البضائع الإيرانية في العام الماضي.

وأضاف: في العام الماضي، دخل البلاد أكثر من ٣٧ مليوناً و ١٨٠ ألف طن من البضائع بقيمة ٥٩ ملياراً و٦٥٥ دولار، والتي شهدت زيادة بنسبة ١٣ ٪ من حيث القيمة وانخفاضاً من حيث الوزن بنسبة ١٠ ٪ مقارنة مع العام السابق له.

وعن الدول الخمس الأولى المصدرة للبضائع الى إيران، قال لطيفي: الإمارات بـ١٨ ملياراً و٣٩٥ مليون دولار (نمو ١١٪)، الصين ١٥ مليار و٧٤٤ مليون دولار (نمو ٢٤٪)، تركيا ٦ مليارات و٩٩ مليون دولار (١٥٪ نمو)، الهند بملياري و١٩ مليون دولار (نمو ٨٠٪) وألمانيا بملياري و١٩ مليون دولار (نمو بنسبة ٥٪) على التوالي، هي الدول الخمس الأولى من حيث الصادرات الى ايران.

نمو ترانزيت السلع بنسبة ٢/٢٪

وقال المتحدث السابق للجمارك: على الرغم من توفير الظروف الدولية والتنسيق الداخلي بين المنظمات والمؤسسات ذات الصلة بالترانزيت، لتسجيل رقم قياسي جديد في العام الماضي، إلا أن الترانزيت نما بنسبة ٢/٢ بالمائة فقط مقارنة بالعام السابق له؛ وبالطبع لم نتمكن من كسر الرقم القياسي البالغ ١٣ مليوناً و ٢٠٠ ألف طن والمسجل في العام ٢٠١٥.

وأعلن لطيفي بأن ترانزيت البضائع الأجنبية في العام الماضي بلغ ١٢ مليوناً و٩١٢ ألف طن.